

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/CONF.191/IPC/3
30 May 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

الجمعية العامة



اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة

الثالث المعني بأقل البلدان نمواً

الدورة الأولى

نيويورك، ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الاجتماع التحضيري على مستوى الخبراء

بشأن أقل البلدان نمواً في آسيا والمحيط الهادئ

المعقود في كاتماندو، نيبال، من ٣ إلى ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

المحتويات

الصفحة

٣	أولاً - خلفية الاجتماع وأهدافه
٣	ثانياً - تنظيم الاجتماع
٤	ثالثاً - الجلسة الافتتاحية
٥	رابعاً - الجلسات الموضوعية
٥	(أ) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل التسعينات لصالح أقل البلدان نمواً ..
٨	(ب) الاستعدادات القطرية وعرض المبادئ التوجيهية لوضع برامج العمل الوطنية
٨	(ج) تمويل النمو والتنمية في أقل بلدان آسيا والمحيط الهادئ نمواً
	(د) التجارة والنفاذ إلى الأسواق والقدرة التوريدية في أقل البلدان نمواً بآسيا
١٢	والمحيط الهادئ
	(هـ) الحكم السديد والاستقرار والتنمية الوطنية المتكاملة في أقل البلدان نمواً بآسيا
١٣	والمحيط الهادئ
١٤	(و) تقديم الخدمات الاجتماعية في أقل البلدان نمواً بآسيا والمحيط الهادئ
١٧	خامساً - اعتماد التقرير

أولاً - خلفية الاجتماع وأهدافه

١- قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها ١٨٧/٥٢ الصادر في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، أن تعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً على مستوى رفيع، في عام ٢٠٠١. وولاية المؤتمر الثالث هي: '١' تقييم نتائج برنامج العمل خلال فترة التسعينات على الصعيد القطري؛ '٢' استعراض تنفيذ تدابير الدعم الدولية، ولا سيما في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية والديون والاستثمار والتجارة؛ '٣' النظر في وضع واعتماد سياسات وتدابير وطنية ودولية ملائمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً ودمجها تدريجياً في الاقتصاد العالمي. وسيستضيف الاتحاد الأوروبي هذا المؤتمر في بروكسل من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١. وسيعقد الاجتماع الأول للجنة التحضيرية الحكومية الدولية للمؤتمر في نيويورك خلال الفترة ٢٤-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠، بينما سيعقد اجتماعها الثاني في الربع الأول من عام ٢٠٠١.

٢- وقررت الجمعية العامة في نفس القرار أن تعقد، في إطار العملية التحضيرية، ثلاثة اجتماعات إقليمية رفيعة المستوى (اثنان في أفريقيا وواحد في آسيا). وعملاً بهذا القرار، اشترك في تنظيم الاجتماع التحضيري الإقليمي على مستوى الخبراء بشأن أقل البلدان نمواً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأونكتاد وحكومة صاحب الجلالة ملك نيبال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعقد في كاتماندو خلال الفترة الممتدة من ٣ إلى ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وكان الهدف الرئيسي من الاجتماع هو إجراء استعراض للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل التسعينات لصالح أقل البلدان نمواً، بالإضافة إلى تقديم مساهمات فنية في العملية التحضيرية على المستوى القطري بشأن القضايا الرئيسية التي سيتطرق إليها اجتماعات اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية والمؤتمر نفسه.

٣- وأعدت أمانة الأونكتاد لهذا الاجتماع خمس وثائق معلومات أساسية فنية بشأن المواضيع التالية: '١' تمويل النمو والتنمية في أقل البلدان نمواً؛ '٢' القضايا التجارية والنفوذ إلى الأسواق والقدرة التوريدية والسلع والخدمات؛ '٣' تقديم الخدمات الاجتماعية؛ '٤' الحكم السديد، والاستقرار والتنمية الوطنية المتكاملة في أقل البلدان نمواً؛ '٥' مبادئ توجيهية لإعداد برنامج العمل الإنمائي على الصعيد القطري. واستكملت هذه الوثائق بعروض قطرية بشأن كل موضوع.

ثانياً - تنظيم الاجتماع

٤- يرد في المرفق الأول جدول أعمال الاجتماع بصيغته المعتمدة.

٥- وانتخب الاجتماع بالتزكية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد افتخار أحمد شودوري (بنغلاديش)

نائب الرئيس: السيد ألونكيوو كيتيقون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

السيد شنكار ب. شارما (نيبال)

المقرر: السيدة نوميا سيمي (ساموا)

٦- وحضر الاجتماع خبراء من بنغلاديش وبوتان وجمهورية لاو الديمقراطية وساموا وفانواتو وكمبوديا وكيريباتي وملديف وميانمار ونيبال. ومن بين المشاركين الآخرين ممثلو كل من رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي والاتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية والمركز الكندي للدراسات الدولية والتعاون والوكالة الكندية للتنمية الدولية والوكالة السويدية للتنمية الدولية وممثلو إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي والاتحاد الدولي لاتصالات السلكية واللاسلكية ومركز التجارة الدولية والبنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي. وحضر الاجتماع عدد كبير من المشاركين من البلد المضيف.

ثالثا - الجلسة الافتتاحية

٧- افتتح الاجتماع معالي وزير الصناعة والتجارة في حكومة صاحب الجلالة ملك نيبال، السيد رامكريشنا تامراكار. وأشار في كلمته الافتتاحية إلى نتائج الدورة العاشرة للأونكتاد وقال إن العولمة والترابط عززا الطابع الملح للنمو والتنمية عن طريق تحرير التجارة وتدفقات الاستثمار وتقديم التكنولوجيا. ومضى قائلاً إن ذلك يضع تحديات كبيرة أمام أقل البلدان نمواً لأن تنفيذ تدابير الدعم الدولية، بما في ذلك تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والجهود المبذولة لحل مشاكل الديون، لم يحقق الآمال التي كانت معلقة عليه.

٨- وشدد على المشاكل الخاصة لأقل البلدان النامية غير الساحلية التي تواجه صعوبات إضافية في التنافس على الصعيد الدولي. ومن الأهمية القصوى بمكان أن تتحمل الوكالات المتعددة الأطراف والبلدان الصناعية جزءاً من المسؤولية عن تقديم الدعم اللازم.

٩- وشدد على ضرورة أن تستهدف العولمة تحرير البشرية من الفقر ومن الخوف من الاستغلال. وتمثل مشكلة الديون عقبة كأداء تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي توسيع نطاق المبادرة التي اتخذتها بلدان مجموعة الـ

٧ في كولون بحيث تلغي مجموع ديون كافة أقل البلدان نمواً. وما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل مصدراً حيوياً لتمويل التنمية في أقل البلدان نمواً. وينبغي وقف تدني هذه المساعدة وعكس هذا الاتجاه. وشدد أيضاً على أهمية الوصول بحرية إلى الأسواق وتحسين القدرة التوريدية لأقل البلدان نمواً.

١٠ - وفي الجلسة الافتتاحية، أدلى ببيانات أيضاً كل من السيد شنكار شارما من نيبال؛ والسيد ماريو فيروتشي من اللجنة الأوروبية والسيد اينول حسن من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والسيد هننغ كارشر، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كاتماندو؛ والسيدة آنا كاجمولو تيباجوكا، المنسقة الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والجزرية النامية (الأونكتاد)، والأمين التنفيذي للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً.

رابعا - الجلسات الموضوعية

١١ - يرد أدناه موجز لأعمال الجلسات الموضوعية للاجتماع.

(أ) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل التسعينات لصالح أقل البلدان نمواً

١٢ - بدأ المجتمع الدولي منذ أوائل السبعينات في الإعراب عن قلقه إزاء تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية في أقل البلدان نمواً. واعترف بأن إهمال هذه البلدان لن يؤدي فقط إلى توقف نموها وتنميتها الاقتصادي بل إلى تراجعها مما سيهمشها أكثر في الاقتصاد العالمي. ولتدارك هذه الحالة ووضع أقل البلدان نمواً في طريق النمو والتنمية المطردين والسريعين اعتمد المجتمع الدولي برنامجي عمل لصالح أقل البلدان نمواً: برنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات وبرنامج العمل للتسعينات. وعموماً كانت اتجاهات البرنامجين متشابهة إذ تضمنتا تدابير السياسة المحلية التي كان ينبغي أن تنفذها أقل البلدان نمواً نفسها على أن يقدم المجتمع الدولي دعماً خارجياً تكميلياً. غير أنه كان لبرنامج عمل التسعينات سمات خاصة إضافية حيث أنه دعا إلى اتباع نهج عريض القاعدة يركز على الإنسان إزاء التنمية في أقل البلدان نمواً، يشمل الشواغل البيئية، وعمليات المشاركة، والشفافية على كافة مستويات اتخاذ القرار، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ويبين البرنامج التدابير المناسبة للتغلب على القيود التوريدية وتوسيع وتنويع القواعد الإنتاجية لأقل البلدان نمواً، وتعزيز قدرتها على التنافس في التجارة، وتيسير وصول صادراتها إلى السوق العالمية.

١٣ - ويعالج برنامج عمل التسعينات مشاكل التنمية المتعددة الجوانب في أقل البلدان نمواً، ولا سيما تدهور وضعها الاجتماعي - الاقتصادي، ويقترح إجراءات علاجية إستناداً إلى مبدأ تقاسم المسؤولية وتعزيز الشراكة بهدف تنشيط النمو والتنمية في هذه البلدان. وأهم الشركاء في هذا المشروع هي حكومات أقل البلدان نمواً وشركاؤها في التنمية (أي مجتمع المانحين الدوليين). وتحمل أقل البلدان نمواً المسؤولية الأولى عن تنميتها الخاصة،

بما في ذلك المسؤولية عن تحديد وتنفيذ سياسات ملائمة على أساس مشاركة الجميع. وينبغي لمجتمع المانحين الدوليين أن يقدم موارد كافية لدعم هذه السياسات وتحسين نوعية هذه المساعدة مع جعلها، في الوقت ذاته، مناسبة تماماً لاحتياجات البلدان المعنية.

١٤- ويحدد برنامج عمل التسعينات خمسة مجالات ذات الأولوية ينبغي أن تركز عليها الإجراءات التي تتخذها حكومات أقل البلدان نمواً في إطار جهودها الرامية إلى معالجة مشاكل التنمية ومكافحة الفقر ألا وهي: وضع إطار اقتصادي كلي لتهيئة بيئة ملائمة للتنمية الاقتصادية المطردة؛ وتنمية الموارد البشرية عن طريق نهج يقوم على المشاركة ويركز على العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان؛ واتباع نهج أكثر فعالية في إدارة البيئة لوقف تدهورها والتمكن من استخدام الموارد الطبيعية استخداماً أكثر استدامة مع اتخاذ إجراءات أكثر فعالية لمواجهة الكوارث الطبيعية؛ ومواصلة التنمية الريفية ضمن إطار متكامل يهدف إلى رفع الإنتاجية في قطاع الزراعة وتعزيز الأمن الغذائي وزيادة الدخل في الريف بتشجيع الأنشطة غير الزراعية وتحسين نوعية الخدمات الريفية؛ وإنشاء قطاع إنتاجي أكثر تنوعاً يعتمد على المبادرة الخاصة والمؤسسات العامة الكفؤة وعلى مستوى عالٍ من التعاون الإقليمي وفرص أكثر للوصول إلى الأسواق الدولية وإجراءات دولية منسقة لدعم السلع الأساسية.

١٥- وتعهد مجتمع المانحين الدوليين، من جهته، بتقديم دعم خارجي متزايد إلى أقل البلدان نمواً لتكملة جهودها الخاصة. وفي هذا الصدد، وضعت قائمة بأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية. وتم التعهد بتعزيز الجهود المبذولة في إطار استراتيجية الديون الدولية لضمان إيجاد حل لعبء ديون أقل البلدان نمواً يهدف إلى تحقيق النمو. وتعهد شركاء هذه البلدان في التنمية أيضاً بتحسين المناخ الاقتصادي الدولي بحيث ييسر اندماجها في نظام التجارة العالمي وتمتلك من جني ثمار توسع التجارة. ووجه أيضاً نداءً إلى المنظمات غير الحكومية المختصة كي تعمل مع أقل البلدان نمواً ومجتمع المانحين الدوليين لتحقيق هدف برنامج العمل.

١٦- وكان معروضا على الاجتماع، أثناء النظر في هذا البند، تقرير الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاستعراض العالمي المتوسط الأجل للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل التسعينات لصالح أقل البلدان نمواً (A/50/745) المعنون تقرير عام ١٩٩٩ عن أقل البلدان نمواً، الذي يتضمن فصلاً بشأن التقييم الأولي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، وتقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل. واستفاد الاجتماع أيضاً من الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها التي اعتمدت في الاستعراضات السنوية للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل التسعينات لصالح أقل البلدان نمواً التي أجراها مجلس التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، والإعلانات التي اعتمدها اجتماعات وزراء أقل البلدان نمواً في مختلف المحافل العالمية. كذلك أحاط الاجتماع علماً بالتقييم الأخير الذي أجراه الأونكتاد العاشر لهذه المسألة (TD/386).

تنفيذ برنامج العمل

١٧- لاحظ الاجتماع أن إحدى المسائل الرئيسية التي ينبغي للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً أن يعالجها هي سبب فشل برنامج عمل التسعينات في معالجة مشاكل تنمية هذه البلدان وفي تحقيق النتائج المنشودة. وينبغي السؤال عن السبب في رداءة أداء أقل البلدان نمواً في التسعينات، هل هو التقصير في الوفاء بالالتزامات المعقودة في برنامج العمل، بما في ذلك الرصد والمتابعة، أم عيوب الجوانب الرئيسية للبرنامج نفسه. ومنذ اعتماد برنامج العمل في عام ١٩٩٠ حدثت تطورات سياسية واقتصادية وتكنولوجية هامة على الصعيد العالمي مثل نهاية الحرب الباردة وتسارع عمليتي العولمة والتحرير المتلازمتين وظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل هام يحدد شكل التطورات الاقتصادية العالمية. وواجهت أقل البلدان نمواً خلال التسعينات بيئة خارجية غير مؤاتية عموماً، لا سيما فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية والديون. وظهور نظام تجاري متعدد الأطراف وقائم على قواعد لم يساعد كثيراً في زيادة تجارة وإيرادات صادرات هذه البلدان. وعانى عدد كبير منها خلال هذا العقد كوارث طبيعية وأخرى من صنع الإنسان كانت لها عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة.

١٨- ونظراً لما سبق، رأى الاجتماع أن تنفيذ برنامج العمل لم يحقق الآمال المنشودة. وذكر الاجتماع بالتقييم الذي تم خلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاستعراض العالمي المتوسط الأجل الذي عُقد في نيويورك في عام ١٩٩٥، واعتبره تقييماً ينطبق على نهاية العقد: "إن معظم أقل البلدان نمواً لم تحرز ما كانت تصبو إليه من تقدم خلال النصف الأول من التسعينات لتحقيق الهدف العام لبرنامج العمل، على الرغم من أن عدداً منها سجل بعض التقدم نتيجة لتنفيذ السياسات المناسبة. وعلاوة على ذلك، يرجح أن تكون لعمليتي عولمة الاقتصاد وتحريره الجاريتين آثاراً شديدة على تنمية أقل البلدان نمواً في المستقبل. ذلك أن هاتين العمليتين اللتين تتيحان فرصاً كبيرة لتحقيق النمو والتنمية تنجم عنهما أيضاً مخاطر تتمثل في عدم الاستقرار والتهميش. ولم تحرز أقل البلدان نمواً في مجموعها إلا تقدماً محدوداً في إزالة القيود الهيكلية وأوجه النقص في الهياكل الأساسية وضخامة الديون المتراكمة وفي تشجيع وتنويع قطاعي المؤسسات والتصدير وجذب الاستثمارات الأجنبية وإنشاء قاعدة تكنولوجية كافية. وفي هذا السياق ستشهد معظم أقل البلدان نمواً عمليتي العولمة والتحرر من وضع تسوده القيود" (A/50/745، الفقرة ١٠).

١٩- ورأى الاجتماع أن إشكالية التنمية في أقل البلدان نمواً ازدادت تفاقماً في النصف الثاني من التسعينات. والواقع أن المشاركين في الدورة العاشرة للأونكتاد لاحظوا أن البيئة الخارجية التي واجهتها هذه البلدان في النصف الثاني من التسعينات ظلت صعبة حيث بقيت حصتها في التجارة الخارجية منخفضة للغاية وظلت اقتصاداتها سريعة التأثير بعدم استقرار أسواق السلع الأساسية؛ وظلت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية تتدنّى بينما لم يحقق أو

يتجاوز أهداف الأمم المتحدة سوى عدد قليل من البلدان المانحة؛ وظلت نسبة الديون الخارجية مرتفعة على نحو يصعب تحمله إذ بلغت نحو ٩٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي مجتمعة (انظر TD/386، الفقرة ٢٦).

٢٠- وتطرق الاجتماع إلى تجربة أقل البلدان نمواً في منطقة آسيا والمحيط الهادي فلاحظ أن التنمية في هذه البلدان ما زالت مقيدة بمواطن الضعف على مستوى الهياكل الأساسية المادية وتنمية الموارد البشرية؛ وانخفاض مستويات تعبئة الموارد المحلية؛ والفجوات في تصميم وإدارة السياسة الاقتصادية الكلية؛ والآثار الاجتماعية الاقتصادية الوخيمة للصرعات المحلية أو الإقليمية في عدد منها؛ والأداء غير المرضي عموماً في القطاع الزراعي والريفي؛ ونقص السياسات المناسبة والهياكل القانونية والمؤسسية لتشجيع مباشرة الأعمال الحرة في القطاع الخاص.

٢١- واعتبر الاجتماع ما سبق دليلاً على رداءة النتائج المحققة في تنفيذ برنامج العمل. إن عدم معالجة جهود أقل البلدان وشركائها في التنمية للمشاكل الإنمائية الحاسمة التي تواجه هذه البلدان أمر ينبغي أن تبحث أسبابه بطريقة شاملة وواقعية بوصف ذلك أولوية. وهذا البحث حاسم إذا أريد لبرنامج العمل الجديد الذي سيعتمده المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً ألا يلقى نفس المصير الذي لقيه البرنامج السابقان. وفي هذا الصدد، أشار الاجتماع إلى اعتزام أمانة المؤتمر إنشاء فرقة تقييم رفيعة المستوى لهذا الغرض.

(ب) الاستعدادات القطرية وعرض المبادئ التوجيهية لوضع برامج العمل الوطنية

٢٢- بين الاجتماع أن أحد الجوانب الهامة للعملية التحضيرية على الصعيد القطري سيشمل إعداد برنامج عمل قطري لكل بلد من أقل البلدان نمواً يغطي الفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٠. ويتوقع أن يستند برنامج العمل العالمي لأقل البلدان نمواً الذي سيعتمد في مؤتمر بروكسل اعتماداً كبيراً على هذه الوثائق. ولكي تكون برامج العمل القطرية مفيدة ينبغي أن تكون جيدة من حيث محتوياتها وعرضها. والهدف من المبادئ التوجيهية التي أعدتها أمانة الأونكتاد (A/CONF.191/IPC/5) هو مساعدة أقل البلدان نمواً في هذا الميدان. وليس القصد منها جعل كافة العروض واحدة ومتشابهة. وستعتمد أولويات كل بلد وبرنامجها على الظروف والخصائص القطرية وإن كانت هناك بعض مواطن الضعف الهيكلي والمشاكل التنظيمية المشتركة التي تعاني منها كافة أقل البلدان نمواً. وعليه فإن الهدف من هذه المبادئ التوجيهية هو مساعدة أقل البلدان نمواً على ضمان عرض هذه العناصر المشتركة كما ينبغي على الصعيد القطري.

(ج) تمويل النمو والتنمية في أقل بلدان آسيا والمحيط الهادئ نمواً

٢٣- كانت ورقة المعلومات الأساسية المتعلقة بتمويل النمو والتنمية في أقل بلدان آسيا والمحيط الهادي نمواً شاملة ولقيت ترحيباً. وقدمت هذه الورقة معلومات مفصلة عن ثلاثة مصادر لتمويل التنمية هي: '١' الموارد

المحلية التي تولدها المدخرات وإنتاج فوائض قابلة للتصدير؛^{٢٤} المساعدة الإنمائية الرسمية (القروض الميسرة الشروط والمنح)؛^{٢٥} الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخارجية الخاصة. ووضحت الورقة اتجاهات تعبئة الموارد في ثلاثة مجالات. ويعيق تعبئة الموارد المحلية انخفاض مستويات الدخول والمدخرات بينما تقيد تحقيق إيرادات من الصادرات قلة فرص الوصول إلى الأسواق الخارجية وانخفاض أسعار الصادرات ومواطن الضعف على مستوى التوريد. وفي الوقت ذاته، وقعت نكسات فيما يخص توفر الموارد الخارجية، شملت انخفاض تدفقات المساعدة الرسمية وعجز أقل البلدان نمواً عن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتدفقات الخاصة.

٢٤ - وركزت المناقشات بصورة رئيسية على ما يلي:

طرق وضع استراتيجيات مناسبة على الصعيد القطري فيما يخص مصادر تمويل التنمية الثلاثة؛

الطريقة التي يمكن بها للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تساعد في تعبئة الموارد المحلية؛

الطريقة التي يمكن أن تشكل بها المساعدة الإنمائية الرسمية وسيلة جيدة لبناء القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

طريقة تهيئة بيئة عالمية أفضل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه البلدان؛

طريقة تحسين فعالية موارد المعونة.

المساعدة الإنمائية الرسمية

٢٥ - لوحظ بقلق أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً في آسيا والمحيط الهادي انخفضت خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٧ بنسبة ٢٩ في المائة بينما ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة على الرغم مما بذلته هذه البلدان من جهود لإصلاح اقتصاداتها وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار الأجنبي. فضلاً عن ذلك، ظلت فعالية استخدام موارد المعونة مسألة هامة.

فعالية المعونة

٢٦ - كانت بعض التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة التي قدمت من أجل استخدام المعونة بفعالية تتصل بإجراءات من جانب كل من البلدان المتلقية للمعونة والبلدان المانحة لها:

(أ) الإجراءات من جانب البلدان المتلقية

تمكين البلدان من ترتيب أولويات المشاريع الممولة بواسطة المعونة طبقاً لاستراتيجياتها الإنمائية؛

معالجة قضايا تنمية الموارد البشرية وتعزيز مؤسسات الحكومة؛

الحكم السديد وتفويض المسؤوليات وتوسيع نطاق المشاركة على الصعيدين المحلي والوطني؛

إدماج المشاريع الممولة بواسطة المعونة في عملية الميزنة الوطنية لإعطاء صورة أوضح عن الآثار المالية للمشاريع الممولة بواسطة المعونة.

(ب) الإجراءات من جانب البلدان المانحة

ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار، عند تحديد الأهلية لتلقي المعونة، بعض المؤشرات مثل درجة الفقر والهشاشة الاقتصادية والجغرافية، بالإضافة إلى مستوى دخل الفرد أو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتلقية؛

التنسيق بين المانحين وتقاسم المعلومات لخفض تكاليف المعاملة بالنسبة للبلدان المتلقية؛

تعزيز الإحساس بالملكية الوطنية للمشاريع الممولة بواسطة المعونة.

الديون

٢٧- ظل ارتفاع مستويات الديون وخدمتها يستنزف الموارد المحدودة لهذه البلدان. ويعوق عبء الديون جهود التكيف والتنمية التي تبذلها. ولوحظ أن المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون مبادرة تشكل تطوراً إيجابياً نحو تخفيف عبء الديون ومع ذلك فقليلة هي أقل بلدان هذه المنطقة نمواً التي يُنظر في منحها هذا التسهيل. واقترح إعادة النظر في تحليل استدامة الديون لإدماج مزيد من أقل البلدان نمواً. ولوحظ بقلق أن خدمة الديون في هذه البلدان ما زالت في تزايد على الرغم من تخفيف بعض هذه الديون.

٢٨- أما بخصوص التجربة التنفيذية لبرنامج العمل، من حيث دعم المجتمع الدولي لأقل البلدان نمواً، فقد بدا أثرها ضعيفاً. وفيما يخص تيسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً وتعزيز استخدام المنح بفعالية وشفافية، كانت تجربة أقل بلدان هذه المنطقة نمواً بين وبين يبدو أثر ذلك، من حيث توفير الدعم المالي الخارجي واستراتيجية الديون الدولية، مشكوكاً فيه. غير أنه تم الإقرار بأن تدابير الدعم الدولي القوية، بما في ذلك المساعدة المالية والتقنية والتجارية، تدابير تكتسي أهمية حاسمة وتؤثر في نمو وتنمية أقل البلدان نمواً في المستقبل. وشدد

الاجتماع على الحاجة الماسة إلى وقف التدني الحالي لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادتها ومنح أقل البلدان نمواً الأولوية في عمليات تخصيص المعونة. فضلاً عن ذلك، ستساعد تدابير تخفيف ديون هذه البلدان الحاسمة والمبكرة على الإفراج عن الموارد الضئيلة لفائدة التنمية وزيادة الاعتمادات المخصصة لتشجيع التنمية البشرية والاجتماعية.

٢٩- وأثارت المناقشة أيضاً بعض القضايا الأساسية المتصلة بالتنمية بما في ذلك القضايا المتعلقة بتطوير الهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية والإصلاح المالي والحكم السديد. واتفقت الآراء على أن الديون تشكل عقبة خطيرة أمام تنمية أقل البلدان نمواً في العقد المقبل (٢٠٠١ - ٢٠١٠). ومن الأهمية بمكان بحث احتياجات أقل البلدان نمواً من الموارد الخارجية في إطار المناقشات الدولية الجارية بشأن تمويل التنمية. وينبغي على وجه الخصوص أن تشكل مكانة أقل البلدان نمواً في الهيكل المالي الدولي المقبل مسألة هامة للبحث في هذا السياق.

٣٠- ولاحظ الاجتماع بقلق أن الفقر في تزايد مستمر على الرغم من النمو الإيجابي الذي شهده بعض أقل البلدان نمواً في منطقة آسيا والمحيط الهادي. وينبغي بحث طرق تعبئة مصادر تمويل جديدة وابتكارية لتخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في هذه البلدان. كذلك يتمثل أحد التحديات الهامة لأقل البلدان نمواً في تحسين قدرتها على المنافسة في الاقتصاد العالمي المعولم والمحرر بالتغلب على عدد من القيود التوريدية، الأمر الذي يستلزم دعماً خارجياً قوياً.

٣١- واقترح عدد من تدابير السياسة العامة خلال هذه المناقشة:

ينبغي معالجة مسألة الوساطة المالية في سياق زيادة تعبئة الموارد المالية. وفي هذا الصدد، يعتبر إصلاح القطاع المالي حاسماً.

ينبغي أيضاً بحث الفروق بين أسعار الاقتراض وأسعار القرض.

ينبغي بحث مجال التمويل الصغير خاصة تعبئة الموارد المحلية عن طريق ترتيبات الادخار التقليدية (الترتيبات المالية غير الرسمية).

يجب ربط إصلاحات القطاع المالي بالجهود الإصلاحية في قطاعات أخرى.

ينبغي تحليل العوامل المتصلة بالتمويل التي يعزى إليها الفرق بين معدلات النمو الاقتصادي في الفترة ١٩٩٠ و١٩٩٥ ومعدلاته في الجزء الأخير من التسعينات.

يجب النظر كما ينبغي في دور ومكانة أقل البلدان نمواً في الهيكل المالي الدولي.

(د) التجارة والنفاز إلى الأسواق والقدرة التوريدية في أقل البلدان نمواً بآسيا والمحيط الهادئ

٣٢- لاحظ المشاركون أن فرص العولمة ما زالت في حيز الممكن أكثر مما هي مكاسب محققة، بالنسبة لمعظم أقل البلدان نمواً، ويبدو أن مخاطر زيادة تهميش هذه البلدان بدأت تتحول شيئاً فشيئاً إلى حقيقة. وهناك خوف منتشر ألا تستفيد هذه المجموعة من البلدان بالذات من فوائد العولمة. ويعزز هذا الخوف إمكانية أن تظل هذه البلدان على هامش التحولات الجارية بفعل تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وهذه البلدان، التي تتخبط في مشاكل هيكلية كبيرة وتعاني من انخفاض قدرتها التوريدية ورداءة هيكلها الأساسية وضعف مؤسساتها وانخفاض مستويات الاستثمار المحلي والخارجي في القطاعين الخاص والعام ونقص الجهود الرامية إلى تحسين التكنولوجيا وضعف حالة الإدارة تجد بصورة متزايدة صعوبة في مواجهة التحديات الناجمة عن التغيرات السريعة التي شهدتها الاقتصاد العالمي.

٣٣- وأشار أيضاً إلى أن عملية العولمة الجارية عملية قد تؤدي إلى اللامساواة وإلى تقويض الصناعة في أقل البلدان نمواً وزيادة تهميش هذه البلدان ما لم تُتخذ مبادرات عالمية فعالة. وأعيد تأكيد الحاجة الماسة إلى رسم سياسات مناسبة لأقل البلدان نمواً في ضوء نظام التجارة العالمي التالي لجولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية وفي ضوء التغيرات السريعة في طبيعة ونمط التجارة الدولية والمبادرات الاقتصادية الأخرى.

٣٤- وركز أيضاً المشاركون على عدد من الاعتبارات المتصلة بالطلب بما في ذلك التعريفات (مثلاً ازديادها وذروتها فضلاً عن مسألة إعفاء صادرات أقل البلدان نمواً منها)؛ والحوافز غير التعريفية وشبه التعريفية؛ والشروط الصارمة فيما يخص النوعية والمعايير فضلاً عن قواعد شروط المنشأ والقضايا الجديدة المتعلقة بمعايير العمل وعمل الأطفال ومكافحة الإغراق والرسوم التعويضية وما إلى ذلك. وناقشوا كذلك المشاكل والقيود التي تواجهها أقل البلدان نمواً التي تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٣٥- وأكد المشاركون أن أقل البلدان نمواً لن تتمكن، بجهودها وحدها وبدون دعم كبير من شركائها في التنمية، من التغلب على مواطن الضعف التي تظهر فيها باستمرار بفعل عملية العولمة والتهميش المستمر الذي تتعرض له في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية. وينبغي أن تشمل إجراءات الجهات المانحة دعماً عاجلاً وكبيراً لإزالة القيود التي تواجهها هذه البلدان على مستوى العرض والطلب.

٣٦- واقترح عدد من تدابير السياسة العامة خلال المناقشات:

◆ ينبغي لأقل البلدان نمواً أن تستمر في تحسين ظروفها الاقتصادية الكلية وسياساتها القطاعية بطريقة تؤدي إلى الاستفادة من فرص العولمة ومن الفرص الإقليمية أيضاً؛

- ◆ ينبغي لأقل البلدان أيضاً أن تكثف أكثر الجهود التي تبذلها لتنويع تجارتها آخذة في اعتبارها التدابير الخاصة والتفضيلية المتوفرة لها في إطار القواعد التجارية المتعددة الأطراف والآفاق التي تفتحها لها تكنولوجيات المعلومات والاتصال والفرص التجارية الإقليمية ودون الإقليمية؛
- ◆ ينبغي للشركاء في التنمية أن يقدموا مساعدة مالية وتقنية أكبر بكثير لتخفيف أثر القيود التي تواجهها هذه البلدان على مستوى الطلب والعرض. وتم التشديد على أهمية التنفيذ التام والملائم للمبادرات المتكاملة الخاصة بتنمية تجارة أقل البلدان نمواً؛
- ◆ ينبغي أن ينفذ فوراً الاقتراح الداعي إلى إعفاء هذه البلدان من التعريفات الجمركية وينبغي أن يشمل ذلك الإعفاء كافة منتجات وخدمات هذه البلدان؛
- ◆ ينبغي أن يشمل الدعم المقدم لأقل البلدان نمواً أيضاً تيسير انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية إذا كانت لم تفعل بعد وتعزيز مشاركتها جميعاً في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف؛

(هـ) الحكم السديد والاستقرار والتنمية الوطنية المتكاملة في أقل البلدان نمواً بآسيا والمحيط الهادئ

٣٧- تتميز أقل بلدان آسيا والمحيط الهادئ نمواً باختلافات كبيرة بينها فيما يخص السكان ومؤشرات التنمية والجغرافيا والموارد الطبيعية والممارسات الإدارية والمؤسسات الاقتصادية والمالية والسياسية والقدرات التكنولوجية ومدى تأثير الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

٣٨- وعلى الرغم من هذه الاختلافات رئي أن بناء الثروة بتنشيط الاقتصاد والتجارة أمر مستحسن جداً لكن تعبئة الموارد البشرية والنظام الأيكولوجي والإنتاجية ومبادئ الحكم السديد لا تقل عن ذلك أهمية ويمكن لهذه الأخيرة أن تولد ثروة إضافية وكبيرة نسبياً وإن كانت غير نقدية في معظم الأحيان وفي القطاع غير الرسمي.

٣٩- واعترف الاجتماع بأن التنمية المستدامة تشمل التوفيق الديناميكي بين الضرورات الأيكولوجية (أي عدم تجاوز القدرة الحيوية المادية على التحمل) والتنمية الاقتصادية (أي توفير مستويات المعيشة المادية والخدمات المناسبة لجميع المواطنين) والتنمية الاجتماعية (أي تزويد السكان بنظام للحكم واتخاذ القرار يعكس قيمهم واحتياجاتهم). ويعتبر تخفيف حدة الفقر والإنصاف الزمني (الاعتبارات المتصلة بالانصاف بين الأجيال وداخلها) والانصاف الجغرافي، (الأبعاد المتصلة بالانصاف بين القوميات وداخلها) قضايا أساسية في هذه العملية.

٤٠- وأكد الاجتماع أيضاً أن الدورة الاقتصادية للانتاج وتحويل السلع الأساسية وإضافة القيمة المؤدية إلى التجارة والخدمات هي الطريقة السائدة لبناء الثروة. وينطوي الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة ورسملة التجارة الالكترونية على إمكانات جديدة وعلى تحديات أيضاً. وتشكل مشاركة السكان والتعبئة الاجتماعية اللتان توفّران

امكانات أكبر لتعزيز الخدمات الاقتصادية على الصعيد المحلي وفعالية الاستثمار، مصدرراً رئيسياً لفرص بناء الثروة. واعتُبر دمج التخطيط المحلي والمشاركة الشعبية والحد عند التبذير في الاستثمار وإيجاد أسباب رزق ووظائف مستدامة وما إلى ذلك، فوائد جلية لعملية خلق الثروة القائمة على المشاركة هذه. ويمكن لهذه العوامل أن تدعم كلاً من الحكم السديد وممارسات التنمية المستدامة.

٤١ - واقترح عدد من تدابير السياسة العامة خلال المناقشات:

- ◆ يمكن أن يزداد الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً حينما توجد سوق جيدة وكبيرة إلا أن الحكم السديد ومسؤولية متلقي المعونة والوكالات المانحة أساسيان بالنسبة لفعالية المعونة. وتعتبر شفافية عملية اتخاذ القرار وتحديد الأولويات عند توزيع الموارد وتدفقات الموارد حيوية بالنسبة لنجاح المشاريع والبرامج والخطط والسياسات.
- ◆ رئي فيما يخص التنمية المستدامة، أن من الضروري أن تشمل عملية اتخاذ القرار كافة المستويات 'الجزئي' (السكان والمجتمعات المحلية) 'والأوسط' (المستوى المحلي والنظام البيئي للمؤسسات) و'الكلية' (التخطيط والإجراءات على الصعيد الوطني) و'الأكبر' (العالمي والدولي).
- ◆ أوصي بإدماج التخطيط الذي يخدم الفقراء، والتعبئة الاجتماعية، وزيادة توفر الموارد والمشاركة الشعبية، واستخدام المعارف والممارسات المحلية، وإيجاد فرص العمل وأسباب الرزق، وإشراك الفقراء في التكنولوجيا والاقتصاد الرسمي واعتماد مبادئ التنمية المستدامة والحكم السديد، بوصفها عناصر رئيسية للأولويات الإنمائية لأقل البلدان نمواً.
- ◆ تم التشديد على ضرورة تحديد الممارسات المناسبة للتنمية المستدامة والحكم السديد لدعم الجهات الحفازة مثل المؤسسات الفكرية ومؤسسات التنمية المستدامة. واعتُبر من الحاسم ربطها بشبكات التنمية المستدامة وتنظيم اجتماعات موائد مستديرة للجهات المهتمة ووضع طرق لحل النزاعات وصكوك بيئية واقتصادية متعددة الأطراف ودعم بناء القدرات استناداً إلى التعاون والعمل المشترك والبحث والأنشطة على مستوى القاعدة الشعبية.

(و) تقديم الخدمات الاجتماعية في أقل البلدان نمواً بآسيا والمحيط الهادئ

٤٢ - اعترف بأن تقديم الخدمات الاجتماعية جزء لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية الاقتصادية. ويمثل توفير أو إتاحة ما يكفي من هذه الخدمات، خاصة في ميدان التعليم والصحة وامدادات المياه، عاملاً حاسماً في تحسين نوعية حياة عامة الناس. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في أقل البلدان نمواً مقارنة بالبلدان النامية الأخرى. ومن الاعتبارات

الهامة إمكانية حصول السكان على الخدمات التي تقدمها مختلف المنظمات التي تمارس هذا النشاط. ومن الضروري أن تلبى هذه الخدمات احتياجات السكان. وفي هذا السياق كثيراً ما يشدد على ضرورة القيام، بالإضافة إلى زيادة كمية الخدمات الاجتماعية المقدمة، بإيلاء الاهتمام الواجب للجوانب النوعية مثل الكفاءة والفعالية.

٤٣ - ولاحظ الاجتماع أيضاً ما يلي:

(أ) يعوق عملية تقديم الخدمات انخفاض مستوى الاعتمادات المخصصة للقطاع العام في الميزانية من جهة وتدني الطاقة الاستيعابية من حيث استخدام الموارد المتاحة من جهة أخرى. وتوجد مشكلة أخطر تتصل بضرورة استخدام الأموال استخداماً كفؤاً وفعالاً.

(ب) إن تقاسم التكاليف واستردادها في مجال الخدمات الاجتماعية محدودان بسبب انخفاض مستوى الدخل وقلة وعي السكان الذين ينتظرون من الحكومة أن تقدم لهم الخدمات الاجتماعية مجاناً.

(ج) إن مستوى مشاركة المجتمعات المحلية منخفض سواء في التنفيذ أو في تشغيل وصيانة مشاريع الخدمات الاجتماعية.

(د) تعاني النساء والفئات المستضعفة من مشاكل الاستبعاد الاجتماعي وانخفاض دخل الأسرة وثقل عبء الأعمال المنزلية.

(هـ) عانت عملية تقديم الخدمات في القطاع العام من مشاكل تدني المعنويات ورداءة أداء مقدمي الخدمات وعدم كفاية الميزانيات التشغيلية والرداءة الكبيرة لنظم الاشراف والرصد.

(و) تقتصر مشاركة القطاع الخاص في عملية تقديم الخدمات الاجتماعية على المجالات التي يكون فيها الربح مضموناً.

(ز) تتزايد في الوقت الراهن أنشطة المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية. غير أنها محدودة من حيث تغطيتها ومحتوى أنشطتها.

(ح) يجب النظر في التجارب الناجحة في أقل البلدان نمواً من أجل محاكاتها حيثما كان ذلك ممكناً لأن هذه العملية ستساعد على صيانة البرامج بطريقة مستدامة.

٤٤ - واقترح عدد من تدابير السياسة العامة خلال المناقشة:

- ◆ ينبغي زيادة الانفاق العام على توفير الخدمات الاجتماعية. وينبغي تعزيز تعبئة الموارد الداخلية والخارجية لهذا الغرض.
- ◆ بالإضافة إلى زيادة حجم الميزانية نفسها عن طريق تعبئة موارد إضافية من المصادر الداخلية والخارجية، ينبغي النظر في إمكانيات تخصيص مزيد من الموارد للقطاع الاجتماعي عن طريق إعادة توزيع الميزانية بين القطاعات. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يشكل تخصيص نسبة أعلى من ميزانية القطاع الاجتماعي للخدمات الاجتماعية الأساسية عن طريق إعادة تنظيم الميزانية داخل القطاعات خياراً آخر. وفي الوقت ذاته ينبغي زيادة سرعة صرف الموارد التي تتعهد الجهات المانحة بتقديمها.
- ◆ يوجد مجال كبير لتحسين فعالية الاستثمار في القطاع الاجتماعي. ففي مجال التعليم ينبغي اتخاذ تدابير مناسبة لزيادة نسبة التمدرس وخفض معدلات التسرب وتكرار السنة مع تحسين المرافق المادية في نفس الوقت. وفي قطاع الصحة ينبغي بذل جهود لزيادة عدد الموظفين المدربين والإمداد بالأدوية والمعدات الأساسية الكافية. إن الانتقال من الإدارة المركزية الحالية للتعليم والصحة ومياه الشرب إلى نهج يقوم على مشاركة المجتمعات المحلية يمكن أن يؤدي أيضاً إلى تحسين الأداء في هذا القطاع.
- ◆ نظراً للقيود التي تواجهها حكومات أقل البلدان نمواً في آسيا والمحيط الهادئ فيما يخص الموارد، من اللازم وضع آليات لتقاسم التكاليف واستردادها في قطاع الخدمات الاجتماعية. ويمكن اتباع نهج مختلفة في شتى القطاعات. وبدلاً من توفير التعليم مجاناً، في قطاع التعليم مثلاً، يمكن استرداد بعض التكاليف من التلاميذ القادرين على الدفع وتوفير التعليم مجاناً للفقراء. وينبغي أن يستند التعليم العالي بصورة متزايدة على مبدأ استرداد التكاليف. وفي قطاع الصحة يوجد مجال لتحصيل ثمن بعض خدمات الرعاية الصحية بما في ذلك ثمن الأدوية. وبالمثل فإن تكوين تنظيمات للتنفيذيين في قطاع الإمداد بالمياه يمكن أن يساعد كثيراً في تغطية جزء من التكاليف الأولية للمشاريع وتكاليف التشغيل والصيانة بعد إنجازها.
- ◆ لكي تلبى احتياجات الفئات المحرومة والمستضعفة، بما في ذلك النساء، يجب أن تسعى السياسات العامة باستمرار إلى تحقيق الإنصاف في توزيع الفرص والخدمات الاجتماعية. وينبغي البدء في تنفيذ برامج محددة الهدف في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية. أما في ميدان التعليم ينبغي أن توجه البرامج خصيصاً لزيادة نسبة تمدرس أطفال الفئات المحرومة عن طريق وضع برامج زمنية مرنة وتخفيض عدد ساعات الدراسة اليومية وتمديد أيام الدراسة وإنشاء فصول متكاملة لحو

الأمية. وينبغي أيضاً أن يكون هناك تدخل حازم يوسع سبل العمل مما سيخفف تلقائياً العبء الزائد الذي يتحمله الأطفال. وبالمثل، يمكن خفض معدل وفيات الإناث بصورة مباشرة عن طريق التدخلات الصحية والتغذوية، وبصورة غير مباشرة عن طريق التعليم غير النظامي وإيجاد فرص العمل.

◆ قد يكون من المستصوب أن تنسحب الحكومة من بعض المجالات التي تعمل فيها حالياً والتي تكون فيها قدرتها على تقديم الخدمات محدودة. وينطبق ذلك على الخدمات الاجتماعية. وتوجد حاجة عامة إلى زيادة تفويض السلطة من المركز إلى المؤسسات الحكومية المحلية لإدارة الخدمات الاجتماعية في مناطقها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة المدارس والإمداد بالمياه والخدمات الصحية. وينبغي إيلاء اهتمام لتعبئة المجتمع على مستوى القواعد الشعبية. وأحاط الاجتماع علماً بالإطار المفاهيمي في هذا الشأن.

◆ ينبغي للحكومة أن تيسر على القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية القيام بدور أكبر في تقديم الخدمات الاجتماعية في كل من المناطق الحضرية والمناطق الريفية. ويجب بذل الجهود لضمان التنسيق كما ينبغي بين مقدمي الخدمات. ويتعين وضع وتنفيذ قواعد ومعايير تحكم تقديم الخدمات من جانب القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

◆ ينبغي اتخاذ خطوات لتعزيز مسؤولية مقدمي الخدمات أمام متلقيها. ويمكن تحقيق ذلك بتمكن السكان عن طريق إنشاء تنظيمات للمواطنين ورابطات للمستهلكين وجمعيات للمستفيدين.

◆ يبين الاستعراض النهائي لتنفيذ برنامج العمل أن هناك نقصاً للالتزام السياسي القوي من جانب راسمي السياسة يعوق الرعاية الاجتماعية ككل. لهذا لا بد من التزام أكبر من جانب حكومات أقل البلدان نمواً.

◆ نظراً لنقص المعلومات عن تقديم الخدمات الاجتماعية، ينبغي إجراء دراسات متعمقة على الصعيد الوطني بهدف تحديد المشاكل السائدة من المركز إلى الميدان واقتراح إجراءات تصحيحية مناسبة.

خامساً - اعتماد التقرير

٤٥ - أدلى السيد شنكار شارما، نائب الرئيس، والسيدة آنا كاجومولو تيبايوكا، الأمينة التنفيذية للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، والسيد افتخار أحمد شودوري، الرئيس، ببيانات موجزة في الجلسة الاختتامية بشأن نتائج الاجتماع والأنشطة المقبلة المتصلة بالتحضير للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً.

٤٦ - واعتمد الاجتماع التقرير ووافق على السماح للرئيس، طبقاً لما جرت عليه العادة في الماضي، باستكمال التقرير النهائي آخذاً في اعتباره مداولات الجلسة الاختتامية.

المرفق الأول

جدول أعمال الاجتماع

- ١ - افتتاح الاجتماع
- ٢ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٣ - إقرار جدول الأعمال
- ٤ - عرض ومناقشة القضايا الموضوعية تحضيراً لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً:
 - (أ) تمويل النمو والتنمية في أقل البلدان نمواً؛
 - (ب) التجارة والنفاز إلى الأسواق والقدرة التوريدية في أقل البلدان نمواً؛
 - (ج) الحكم السديد والاستقرار والتنمية الوطنية المتكاملة في أقل البلدان نمواً؛
 - (د) تقديم الخدمات الاجتماعية في أقل البلدان نمواً
- ٥ - القضايا المتصلة بعملية التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً
- ٦ - أي مسائل أخرى
- ٧ - اعتماد تقرير الاجتماع.
